

ان يقيم بمساواة هذه الصور وهوان المذبذب قد حل قتلته وفي تعذيبه  
 زياده مصلحه فيكون اخص من احاديث لا تعذبوا خلق الله واذا قلتم فاما  
 مصنوا القتل وأما عالم يسا وهذا القصة فعلى المنع فلا يتشبه بها هؤلاء  
 الذين يضربون المزمع ليقر **قول** اخذ شر الكبر ليعلم هذه المسئلة ليس  
 فيها اشكال لأن الشرايين ليسا من الماء كقول المستثنى وقد ذكره هذا الفرق  
 المصنف فقال قلت والجاء مع بينهما ان الجمع بين الحي يشارع هذا الفرق  
**قول** يقتضى هوان ماصورة صور الكذب أما ماصورة صور الكذب هو  
 ما على جهة المعارض فلا شك في جواز ذلك وأما الكذب الصراح فلا يرضى  
 فهذا الخبر لا يدل عليه وان احتمل فالحتم لا يصلح للجمه **قول** يدل على جواز  
 قتل النساء قد ثبتت الأحاديث في قتل عدو من النساء والجمع بينهما وبين  
 أحاديث المنع ان المنوع مهران تقتل من حيث انما حرم به كما يقتل الرجال  
 وأما المفسد أخرى كسب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقد صح غايته انه يحتاج  
 الى حفظ الخاص ويوقف عليه وعلى ما في معناه والذي ورد قتلهم ام قرفه  
 وامرأة الرعا وهاتان الفتان ونساء اخر قد جازا ذكر شي من ذلك  
 فكل من سب قتلهم بسب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان المصنف رحمه الله اذ تأييد

ذكر الخلفاء

هذا ما ذكره في  
 كتابه في بيان الحلال والحرام

74  
 ذكر احكام هذه المسائل والاولى هتاك غزا بغيره **قول** حيوات  
 الكذب لمصلحة وفيه نظر كان وجه النظر ان الصادر من ابن مالم واصحابه  
 ليس بصريح الكذب الا ترى ان ايشع كلمة قالها قوله ان قدم هذا الرجل  
 كان علينا بلا وهذا كلام صادق ولكنه بلا حسن وكذلك سائر كلامهم  
 ليس فيه قصر بكنذب وأما ما روي من قول محمد بن مسلمة لا بد لنا  
 ان نقول فقال قولوا وانتم في حل فهو محتمل ان المراد ماصورة صور  
 القرفه لانه ذم في الظاهر وهذا هو المتيقن فيقف عنه والاصل  
 المنع فيما عداه ولا حجة في محتمل سواه وأما قتلهم بعد ماصورة صور  
 الامانة فالرجل كان محاربا ولم يكن في محل يحتاج لامانهم والاصل  
 قتلهم ليس للمحاربة وانما قال صلى الله عليه وآله وسلم من تكلم بن الأثرين فانه قد  
 آذ الله ورسوله فقتله جائز لانه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تكلم  
 النساء المتقدم ذكرهن مع منع قتل النساء للمحاربة ومثله عبد الله بن ابي  
 الحقيق وهو ابو رافع بن سعد او عبد الله **قول** قبله تضيف وقت الاضطرار  
 هذا لم يذكر ان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قرع ولانه يشتر بكيفية صلاته  
 فلا موجب للاستشكال ولو صح لم يمنع كما هو صحيح في نوح من الصلاة أو الوقت